

لا شيء يغفل عنكم



العقيد الدكتور صالح بن إبراهيم محمد الطاسان *

« أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز خلال استقباله لأعضاء الخدمات الصحية وإن لا شيء يغفل عن هذا القطاع، وأضاف حفظه الله، لا يوجد مستحيل ولا شيء يغفل عليكم وأنتم تعرفون الأمور الآن وما تسير فيه بلدكم من التطور والازدهار إن شاء الله.

حسب أن السبب والعلاج وتأمينهم للجميع المواطنين هو أبرز الخدمات الاجتماعية التي

تقدم صرح التكافل الاجتماعي وتعنون المجتمع بعنوان مجتمع صحي قوي متماسك، حيث إن جميع الدول تصنف اليوم بمؤشراتها الصحية التي يقاس بها الوضع الصحي العام لشعبها إلى حد أن تكون البرز اهتمامات واجدة رؤساء الدول بجميع أجزائها خلال حملاتهم الانتخابية تتركز في وعودهم عن مدى إصلاح وتطوير الخدمات الصحية وماذا سيحمل من أجل تحسينها وتيسيرها لتكون في متناول الجميع ويلتالي يكسب ودهم، حيث إن جميع الشعوب في أرجاء العالم تحلم برعاية صحية شاملة.

أي إنسان همه الأول هو من سبرعاه في حالة أصابته بمرض - لا سمح الله - ومن يسخره أو يدفع تكاليف علاجه خاصة إذا لم يكن لديه تأمين من جهة عمله وليس لديه الامكانية المالية لتغطية نفقات المرض بدون أية صعوبة، خصوصاً إذا طال أمد المرض أو احتاج المريض لدخول المستشفى لإجراء عملية جراحية فإن ذلك يعني كلفة مالية بالنسبة له وعائلته، لتعلن حالة الاستقار وتبدأ رحلة الشقاء والرجاء... والثوسمات حيث إن تكاليف العلاج مهما بخصت ليس في متناول كل الأسر، والكك يخفى بعض الأحيان المصاريف الزائدة وهذا ما يخيفه من زيارة الطبيب في بداية الأمر أو أخذ العلاج للعدة الكافية، ونتيجة ذلك تطول مدة المرض مما يحدث الانتكاسات ويزيد في العبء المالي.

وإذا ما نظرتنا ما وراء الخسارة المالية في المرض أي اذا نظرتنا للشخص والمجتمع نجد أن هناك تأثيراً نفسياً وقسماً واجتماعياً وحتى سياسياً يجب أن نحسبه له الصواب. كل مرض خطير يلقى بال المريض وعائلته من خطر الموت ومرارة الخيبة من الظروف السيئة، وكثيراً ما تحدث الصدمات النفسية في الأمراض العصبية الأخرى في اصحاب الشخصية الضعيفة نتيجة للعرض والام والعباب الجسدي وفقدان العناية والإهتمام من المحيط الذي حوله في حالة الندة والحاجة.. خاصة في ظل ظروف الضغط والازدحام الشديد ووفائهم الانتظار الطويلة على المستشفيات الحكومية والتي لا تستطيع أن تشمل الجميع بخدماتها. وحتى يشعر كل مريض بالعناية والرعاية واللقاة التامة بأن المسؤولين عن علاجه غير غافلين عنه، ومهتمون به حتى يصح ويشفي تماماً بإن الله.

كلنا يعلم مقدار ما تتحمله الدولة سنوياً من اعباء مالية كبيرة في علاج ورعاية مواطنيها خاصة مع تزايد الامراض والارتفاع نسبة الحوادث وزيادة النمو السكاني وفي ظل الارتفاع الباهظ لإسعار صناعة الطب والعلاج من معدات واجهزة وتكنولوجيا طبية وغلاء اجور الاطباء والعاملين بالقطاع الصحي وهذا بدوره اثر في القطاع الصحي من استيعاب هذه الاعداد الكبيرة من المرضى والمراجعين وطول الانتظار لزيارة استشاري او موعد تنويم كما

اثر في انخفاض مستوى جودة الطب بشكل عام وزيادة الأخطاء الطبية برغم الجهود الجادة والقوية في محاولة التطوير والحق بالركب الذي يسير بخطى سريعة. حيث أولت حكومة خادم الحرمين الشريفين الرعاية الصحية في المملكة بقطاعها الحكومي والخاص اهتماماً ورعاية كبيرة حتى استطاعت وبفضل الله من نشر الخدمات الصحية في جميع مدن وقرى المملكة، وذلك من خلال المستشفيات التخصصية والعامة والمستوصفات والمراكز الصحية. وكانت الدولة قد خصصت لوزارة الصحة ميزانية بلغت ٢٥,٨ مليار ريال أي بزيادة قدرها ١١٪ عن ميزانية العام الماضي وهكذا نوالك.

والتأمين الصحي اليوم.. وبشكائه المتعددة يقوم بتحفيف هذا العبء بشكل واضح ويسهم في رفع الكفاءة والجودة في قطاع صناعة الطب والعلاج ويمكن أن يوفر رؤوس أموال للمستشفيات والبرامج الصحية تمكثها من تمويل نفسها وشراء الاجهزة ودعم الابحاث وتقديم اجور عالية لاستقطاب الكوادر الصحية والفنية الماهرة كما هو واضح من تجارب الدول الصناعية المتقدمة التي سبقتنا طبياً وبعده مراحل ويعود سبب ذلك ببساطة دخولهم سوق وسناعتهم التأمين الصحي مبكراً.. ومذ القرنين لاسمط!!

ومهما تعددت انواع التأمين وأشكاله في دول العالم، إلا انه في اغلب الأحيان لا يخرج عن أحد هذين النظامين:

١- نظام التأمين الصحي (Health Insurance) والذي يطبق اليوم في اكثر من ٩٠ دولة صناعية ونامية في العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمانيا واليابان.

٢- نظام تأمين الخدمات الصحية (National Health Services) والمعمول به في عدة دول مثل بريطانيا ونيوزلندا و استراليا وهولندا والسويد والنرويج وبقية الدول الاسكندنافية.

حيث إن هناك فرقاً بين كل من التأمين الصحي (H.I) وتأمين الخدمات الصحية (NHS) من حيث النظرية والتطبيق وماهو انسب نظام من هذه الانظمة الذي يتلائم التركيبة السكانية والجغرافية في المملكة ويتطابق احتياجنا وربغياتنا من الناحية الدينية والاجتماعية والثقافية والمادية.. الخ، في محاولة للوصول للحلول المناسبة والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال وبذلك ايجاد البدائل التي تساعد في تطوير ورفع مستوى الخدمات الصحية، فالنماذج المنفذة في أرجاء العالم كثيرة ومتعددة ويمكن الاسترشاد بها لتحقيق هذا الهدف بما يتفق وطموحاتنا وتحقيق اقصى فائدة تعود بالفنعم المواطن والمقيم، حيث إن التكافل الاجتماعي في الإسلام يؤسساته المتعددة وانظفته يجعل من السهل على الباحث الجاد رسم معالم لبدائل مقبولة ومدعومة بأمنة حية وليست بالضرورة منطبقة تماماً مع النماذج الحالية للتأمين الصحي.

وبالرغم من أن الهدف واحد في التأمين والتأمين إلا ان الاسلوب والطريقة والتطبيق مختلفة بينهما وربما يختلف المردود اختلافاً بيناً نتيجة لذلك. حيث إن كلاهما يبتدئ الامن والطمانينة والراحة النفسية التي تنتعكس إيجاباً على صحة الفرد والمجتمع من ناحية ارتفاع معدل الاعمار وانخفاض معدلات الوفيات والقضاء على الاوبئة - إلا أن الله - حيث كما اشترت من أن

الصحة موضوع حساس ويحظى بتعاطف واهتمام المجتمع بشكل فطري وهذا مما دعا الدولة منذ خطتها الخمسية السادسة ١٤١٥هـ الى التفكير في ايجاد آلية تضمن استمرارية الخدمات الطبية وبفئس الجودة والشمولية لجميع افراد المجتمع (المواطن والمقيم) ويسهم من الناحية الصحية في رفع مستوى الكفاءة في قطاع صناعة الطب والعلاج، ومن الناحية الاقتصادية تكوين رؤوس الاموال والتي من شأنها رفع كفاءة الاقتصاد الوطني خاصة في الاجتار بها في المراجعات والمضاربات الشريعة وانشاء الشركات الوطنية لتسهم في صورة ايجابية كبيرة في توسيع دائرة الاستثمارات الوطنية، وبالتالي دفع حركة التنمية الاقتصادية عطفاً على ما توفره هذه المشاريع من فرص وظيفية لشباب الوطن، ايضاً ومن الامور المتعلقة بهذه الجوانب ما يذكره الخبراء والاقتصاديون من اسهام التأمين في التحكم في التوازن الاقتصادي خاصة في عصرنا هذا عصر العولمة والخصخصة، الى حد ان اتوقع ان هناك ستكون طفرة في صناعة التأمين الصحي.

واخيراً يجب ان نقدر موافقة المقام السامي على مشروع الضمان الصحي التعاوني وهذا يدل على حرص قيادتنا في بلادنا العزيزة على راحة المواطن والمقيم وضيق بيت الله الحجاج والمعتزمين والعناية بهم ومواكبة ما يمر به القطاع الصحي في العالم من تطور واثباتاً منها بدورها في دفع عجلة التقدم اسوة بالقطاعات الاخرى مستفيدة ومتعلقة لكل ما هو حديث في صناعة الصحة لتبرهن بذلك على الاستثمار في القطاع الصحي يجب ألا يخضع لمعايير تجارية او اقتصادية بحتة، انما هو اولاً واخيراً استثمار انساني يتغى به وجه الله سبحانه وتعالى لخدمة المجتمع وتوفير الخدمة الصحية للقادر وغير القادر، وفي متناول الجميع على حد سواء تحت نظام يجسد مفهوم التكافل الاجتماعي في الاسلام بمؤسساته المتعددة والتعاون في تحمل تكاليف الرعاية الصحية وتوزيع اعبائها المالية على أكبر قدر ممكن ونلك بالمشاركة بين الرؤساء والمرووسين، الاغنياء والفقراء، المرضى والاصحاء ونلك من اجل صحة أفضل.

« دكتوراه إدارة المستشفيات في التأمين الصحي »